الأمم المتحدة

A/56/642–S/2001/1100

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
23 November 2001
Arabic
Original: English/French

الجمعية العامة
الدورة السادسة والخمسون
البندان ٤١ و ٤٢ من جدول الأعمال
قضية فلسطين
الحالة في الشرق الأوسط

مجلس الأمن
السنة السادسة والخمسون

تقرير الأمين العام*

أولا – مقدمة

١ - يُقدم هذا التقرير عملا بقرار الجمعية العامة ٥٥/٥٥، المؤرخ ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، بشأن تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية.

٢ - في ١٩ تموز/يوليه ٢٠٠١، وجَّه الأمين العام، عملا بطلب ورد في الفقرة ٩ من القرار المذكور أعلاه، إلى رئيس مجلس الأمن الرسالة التالية:

''أتشرف بالإشارة إلى القرار ٥٥/٥٥، الذي اتخذته الجمعية العامة في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، في دورتها الخامسة والخمسين، في إطار بند جدول الأعمال المعنون ''قضية فلسطين''.

''وفي الفقرة ٩ من القرار 'طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يواصل جهوده مع الأطراف المعنية، وبالتشاور مع مجلس الأمن، من أجل تعزيز السلام في المنطقة، وأن يقدم تقارير مرحلية عن تطورات هذه المسألة'

''ومن أجل الاضطلاع بمسؤولياتي عن تقديم التقارير بموجب هذا القرار، أكون ممتنا لو تفضلتم بموافاتي بآراء مجلس الأمن في موعد أقصاه ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١''.

٣ - وفي ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، ورد الرد التالي من مجلس الأمن:

''يتابع أعضاء مجلس الأمن، بقلق شديد، التدهور المأساوي للحالة في الشرق الأوسط. وهُم يدينون بقوة كل أعمال الإرهاب والعنف، ويحثون الأطراف على القبض على الفاعلين ومعاقبتهم. ويدعون إلى الوقف الفوري لأعمال العنف وإلى استئناف الحوار السياسي بهدف تحقيق تسوية عادلة

* يُقدم هذا التقرير بعد انقضاء التاريخ المحدد من أجل تضمينه أكبر قدر ممكن من المعلومات المستجدة.

271101 271101 01-65391 (A)
0165391

ودائمة وشاملة بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني. ويحثون جميع الأطراف على الاحترام التام للالتزامات التي أخذتها على نفسها بموجب الاتفاقات الحالية. وهُم يحثون جميع الأطراف على التقيد الدقيق بالتزاماتها القانونية ومسؤولياتها بموجب القانون الدولي، ولا سيما القانون الإنساني.

''وفي قرارهم ١٣٢٢ (٢٠٠٠)، المتخذ في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، أعرب أعضاء مجلس الأمن عن بالغ قلقهم إزاء الأحداث المأساوية التي أسفرت عن وقوع العديد من القتلى والجرحى، معظمهم من الفلسطينيين. وأكدوا من جديد أن أي حل عادل ودائم للصراع العربي الإسرائيلي يجب أن يستند إلى قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧)، المؤرخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧، و ٣٣٨ (١٩٧٣) المؤرخ ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣، من خلال عملية تفاوضية نشطة. ودعوا إلى الاستئناف الفوري للمفاوضات في إطار عملية السلام في الشرق الأوسط على الأساس المتفق عليه، بهدف تحقيق تسوية نهائية مبكرة بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني، وحثوا الجانبين على التعاون في هذه الجهود، وأعادوا تأكيد ضرورة احترام الجميع احتراما كاملا للأماكن المقدسة، وأدانوا أي تصرف مخالف لذلك. ودعوا إلى الوقف الفوري لأعمال العنف وإلى اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لضمان توقف العنف وتجنب القيام بأعمال استفزازية جديدة.

''ورحبوا أيضا بنشر تقرير لجنة ميتشيل في أيار/مايو ٢٠٠١. وأيدوا تأييدا تاما جميع توصياته ودعوا الطرفين إلى البدء على الفور باتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذ هذه التوصيات، بما في ذلك التوصيات بشأن تدابير بناء الثقة. وأعرب العديد منهم أيضا عن اعتقادهم بأن المراقبة من طرف ثالث، يقبله الطرفان، ستخدم مصلحتيهما في تنفيذ التقرير.

''ويعرب أعضاء مجلس الأمن عن عزمهم، أكثر من أي وقت مضى، على متابعة الجهود الجارية الرامية إلى تحقيق تسوية عادلة ودائمة وشاملة بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني، وعلى تقديم الدعم اللازم لها. وفي هذا الصدد، يعربون عن كامل دعمهم لجميع هذه الجهود، ولا سيما الأعمال التي يقوم بها الأمين العام ومبعوثه الخاص في المنطقة، لوضع حد للعنف، ولاستئناف الحوار السياسي، ولبناء الثقة ولتعزيز احتمالات الوصول إلى سلام عادل ودائم. وفي هذا الشأن، يعلنون عن كامل تأييدهم للاتصالات الأخيرة بين الطرفين على مستوى عال''.

٤ - وفي مذكرتين شفويتين مؤرختين ١٨ و ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠١، موجهتين إلى الأطراف المعنية، التمس الأمين العام مواقف حكومات الأردن وإسرائيل والجمهورية العربية السورية ولبنان ومصر، ومنظمة التحرير الفلسطينية أيضا، من أي خطوات تُتخذ من جانبها لتنفيذ أحكام القرار ذات الصلة. وفي ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، وردت الردود التالية:

مذكرة شفوية مؤرخة ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لإسرائيل لدى الأمم المتحدة

''كما يعلم الأمين العام، صوَّتت إسرائيل ضد هذا القرار، وأيضا ضد قرارات مماثلة اتخذتها الجمعية العامة في دورات سابقة. ونظرا للحاجة الماسَّة إلى وضع حد لكل أعمال العنف والإرهاب

في المنطقة وإلى العودة إلى عملية التفاوض المتفق عليها، ترغب إسرائيل في أن تعلن رسميا، مرة أخرى، موقفها من هذه المسألة.

”ترى إسرائيل أن قرار الجمعية العامة المذكور آنفا لا يفتقر إلى التوازن فحسب ولكن يشكل أيضا تدخلا لا مبرر له في مسائل اتفق الطرفان على حلها في سياق المفاوضات الثنائية المباشرة.

”والعنف الحالي في المنطقة هو نتيجة لقرار الفلسطينيين بالتخلي عن المفاوضات السلمية وبتحقيق أهدافهم من خلال العنف والإرهاب. والنهج الوحيد الجانب الوارد في القرار، والذي يسعى إلى أن يملي نتيجة عملية التفاوض، يكافئ العنف فعلا في وقت ينبغي أن يرغم فيه الجانب الفلسطيني على نبذ كل أعمال العنف والإرهاب وعلى العودة إلى طريق الحوار السلمي“.

مذكرة شفوية مؤرخة ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ موجهة إلى الأمين العام من المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة

”إن قرار الجمعية العامة ٥٥/٥٥ هو القرار السياسي الرئيسي المتعلق بقضية فلسطين، وقد اتخذ أثناء الدورة الخامسة والخمسين بأغلبية ساحقة (١٤٩ صوتا مؤيدا مقابل صوتين معارضين وامتناع ثلاثة أعضاء عن التصويت)، تعبيرا عن الاقتناع القوي من جانب المجتمع الدولي بالقرار مضمونا ومعنى. وقد اتخذت الجمعية العامة نصا مماثلا في الأعوام الأخيرة بأغلبيات ساحقة أيضا، تعبيرا عن موقف منذ أمد بعيد لدى المجتمع الدولي من هذه المسألة. ويشير هذا القرار إلى عدد من مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، ويقدم التأييد لعملية السلام ولتنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها، ويرسي أيضا الأساس لتسوية عادلة لقضية فلسطين، التي هي بالفعل صلب الصراع العربي الإسرائيلي. ويؤكد القرار أيضا أهمية قيام الأمم المتحدة في هذه العملية بدور أكثر نشاطا وأوسع نطاقا. وخلاصة القول إن القرار ينبغي أن يكون أساسا مقبولا لجميع الأطراف لمعالجة هذه المسائل الهامة وحلها.

”وإضافة إلى إعادة تأكيد المبادئ المتعلقة بهذه القضية، يتناول القرار ٥٥/٥٥ تدهور الحالة على الأرض في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، والصعوبات التي تواجه عملية السلام في الشرق الأوسط. وفي هذا القرار، تعرب الجمعية العامة عن بالغ قلقها إزاء الأحداث المأساوية في القدس الشرقية المحتلة والأرض الفلسطينية المحتلة منذ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وعلاوة على ذلك، تهيب الجمعية العامة بالأطراف المعنية، وبراعيي عملية السلام والأطراف الأخرى المهتمة بالأمر، وكذلك المجتمع الدولي بأسره أن تبذل كل ما يلزم من جهود ومبادرات للرجوع فورا عن جميع التدابير المتخذة على الأرض منذ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، تنفيذا لتفاهمات شرم الشيخ وكفالة لإتمام عملية السلام بنجاح وسرعة: على أن الحالة على الأرض ما زالت تتدهور نظرا لرفض الجانب الإسرائيلي تنفيذ تلك التفاهمات ولعدم تقيده بالاتفاقات السابقة التي تم التوصل إليها بين الجانبين ولعدم تنفيذ المواقف التي كان عليه أن يتخذها منذ أمد طويل في هذا الصدد“.

”وقد اتسم التردي المأساوي في الحالة على الأرض خلال العام الماضي باستخدام قوات الاحتلال الإسرائيلي القوة على نحو مفرط وعشوائي ضد المدنيين الفلسطينيين، بما في ذلك الأطفال. وقد أسفرت الحملة العسكرية الدامية، التي شنتها السلطة القائمة بالاحتلال، عن مصرع أكثر من ٦٨٠ فلسطينيا حتى تاريخ هذه المذكرة. وكان الكثير من عمليات القتل هذه عمليات قتل متعمدة واغتيالات محددة الأهداف. وأصيب كذلك أكثر من ٠٠٠ ٢٥ فلسطيني بجروح أدت إلى إصابة الكثير منهم بإعاقات بليغة ودائمة. وألحقت قوات الاحتلال الإسرائيلي أيضا دمارا واسعا بالأرض والبيوت والهياكل الأساسية الفلسطينية، وإضافة إلى ذلك، عمدت إسرائيل، الدول القائمة بالاحتلال، إلى فرض قيود شديدة على انتقال الأشخاص والسلع إلى الأرض الفلسطينية المحتلة وعلى انتقال الأشخاص والسلع منها، ملحقة دمارا واسعا بالاقتصاد الفلسطيني الهش أصلا. وتشكل التدابير التي اتخذتها السلطة القائمة بالاحتلال في سياق حملتها العسكرية الدامية خرقا لاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، وتعتبر بذلك جرائم حرب. وعلاوة على ذلك، ارتكبت السلطة القائمة بالاحتلال أيضا أعمال إرهاب الدولة وانتهاكات جسيمة أخرى للقانون الدولي.

”وانتهكت الإجراءات والتدابير التي اتخذتها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، أيضا قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها قرارات مجلس الأمن. فقد شجب مجلس الأمن في قراره ١٣٢٢ (٢٠٠٠)، المؤرخ ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، التصرف الاستفزازي الذي حدث في الحرم الشريف في القدس في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، وأعمال العنف التي وقعت بعد ذلك في جميع أنحاء الأراضي التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧ مما أسفر عن مصرع وإصابة الكثير من الفلسطينيين. وأدان أيضا أعمال العنف، ولا سيما استعمال القوة المفرط ضد الفلسطينيين، ودعا إلى الوقف الفوري لأعمال العنف وإلى إنشاء آلية لإجراء تحقيق عاجل وموضوعي في الأحداث المأساوية بغية الحيلولة دون تكرارها. ودعا المجلس الأمين العام أيضا إلى مواصلة متابعة الحالة وإبقائه على علم بها.

”ولم تمتثل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، لأي من أحكام القرار بل إنها صعدت حملتها العسكرية ضد الشعب الفلسطيني وواصلت فرض الحصار العسكري بشتى أشكاله وحتى قصف المدن الفلسطينية، كبيرها وصغيرها، بالقنابل، مستخدمة في ذلك الدبابات، وطائرات الهليكوبتر المسلحة، والطائرات النفاثة المقاتلة. ونظرا لهذا التصعيد ولعدم قدرة مجلس الأمن على اتخاذ إجراء لوضع حد لتصاعد هذا الوضع الخطير، استؤنفت الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة للنظر في هذه الحالة.

”واتخذت الجمعية القرار دإط - ٧/١٠ في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، الذي أكدت فيه، في جملة أمور، على الحاجة الماسة إلى توفير الحماية للمدنيين الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة، وأدانت أعمال العنف، ولا سيما استعمال القوة المفرط من جانب القوات الإسرائيلية ضد المدنيين الفلسطينيين، ودعت إلى الرجوع عن جميع التدابير المتخذة منذ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، وطلبت منع أعمال العنف من قِبل المستوطنين

الإسرائيليين، وأيدت الجمعية أيضا إنشاء آلية للتحقيق في الأحداث، ودعمت أيضا الجهود التي يبذلها الأمين العام، بما في ذلك جهوده الرامية إلى إنشاء لجنة للتحقيق.

''وقد شكلت الولايات المتحدة لجنة تقصي الحقائق بالتشاور مع الجانبين ومع الأمين العام، وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مؤتمر قمة شرم الشيخ. وقد أنشئت اللجنة لتقرر ما حدث منذ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ وكيف يمكن تلافي تكراره في المستقبل. وقدمت شرم الشيخ الحقائق بتقريرها، الذي أصبح يُعرف باسم ''تقرير ميتشيل'' إلى رئيس الولايات المتحدة في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠١. واطّلع على التقرير الأمين العام والجانبان الفلسطيني والإسرائيلي.

''ولم تؤيد الحكومة الإسرائيلية أو لم تقبل بصدق التوصيات الواردة في تقرير لجنة تقصي الحقائق، ولا سيما تلك التي تدعو إلى وقف كل النشاط الاستيطاني الإسرائيلي. ففي الواقع، قاومت إسرائيل أي جهود مبذولة من جميع الأطراف بهدف تنفيذ التوصيات تنفيذا تاما وسريعا. لكن الجانب الفلسطيني، من جهة أخرى، أيد تقرير ميتشيل، بل واقترح عقد اجتماع رفيع المستوى للمشاركين في مؤتمر قمة شرم الشيخ للنظر في تقرير لجنة تقصي الحقائق وتنفيذ توصياتها. ويرى الجانب الفلسطيني أن التقرير منطلق هام يوجه الإجراءات اللازمة لإنهاء هذه الحالة المأساوية ولإنعاش عملية السلام في الشرق الأوسط.

''وتعرب فلسطين عن تقديرها للدور الهام الذي يضطلع به الأمين العام في هذا الصدد. وقد رحبت فلسطين بمشاركته في مؤتمر قمة شرم الشيخ المعقود في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، وبالجهود التي بذلها أثناء زيارته إلى المنطقة، فلقد كانت مشاركة الأمين العام، باسم الأمم المتحدة، بالغة الأهمية لإعادة تأكيد الدور الهام للمنظمة في الجهود المبذولة لوضع حد لتدهور الحالة على الأرض ولاستئناف مفاوضات عملية السلام وصولا إلى تسوية نهائية. وخلافا للدور البناء الذي قام به الأمين العام، لم يتابع مجلس الأمن، للأسف، القرار ١٣٢٢ (٢٠٠٠)، ولا سيما في ما يتعلق بإنشاء قوة مراقبين لتهدئة الحالة على الأرض ولمنع ازدياد تدهورها.

''وكما أشرنا، فإن العام الماضي، الذي انقضى منذ اتخاذ القرار ٥٥/٥٥ شهد تدهورا شديدا في الحالة على الأرض في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، ألحق ضررا بالغا بعملية السلام وعرّض للخطر استقرار المنطقة بأسرها. على أن عددا من الجهات الفاعلة الهامة على الصعيد الدولي ما انفكت، منذ عهد قريب، ترسل إشارات مشجعة، مكونة بذلك موقفا يكاد يكون مجمعا عليه، مؤيدا للدولة الفلسطينية ومكثفا الجهود المبذولة لإنعاش عملية السلام والوصول بها إلى خاتمة ناجحة. وما هو مطلوب الآن ليس جهودا جادة فحسب لتنفيذ توصيات تقرير ميتشيل، ولكن دينامية جديدة أيضا لكفالة تحقيق تسوية نهائية بصورة سريعة. ويمكن بل ينبغي للأمم المتحدة أن تقدم مساعدة كبيرة في هذا الصدد.

''وفي هذا الصدد، ينبغي التأكيد مجددا على أن العديد من مبادئ ومكونات الحل الهام المعنون ''التسوية السلمية لقضية فلسطين''، بما في ذلك

مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، ما زالت صالحة ولا غنى عنها في البحث عن حل عادل ودائم لقضية فلسطين القائمة منذ عشرات السنين. فاحترام هذه المبادئ والتقيد بها أمر يكفل نجاح الطرفين في الوصول إلى تسوية سلمية لقضية فلسطين''.

ثانيا – ملاحظات

٥ – إنه مما يدعو إلى قلق بالغ أن الأزمة الإسرائيلية – الفلسطينية الراهنة قد دخلت عامها الثاني مع تصاعد أعمال العنف، فيما تراوح عملية السلام مكانها على الرغم من العديد من الجهود الدولية المبذولة لإنعاشها. وقد ازدادت التوترات في العام الماضي على نحو مطرد، اتسم بحلقة مفرغة من أعمال العنف والرد على العنف. وواقع الحال أننا نتعامل مع أسوأ أزمة في الشرق الأوسط منذ إبرام اتفاق أوسلو في عام ١٩٩٣.

٦ – ونظرا لخطورة الوضع، كرّستُ قدرا كبيرا من اهتمامي الشخصي لهذه المسألة. فقد بقيت على اتصالات وثيقة ومنتظمة مع الطرفين والزعماء الآخرين في المنطقة ومع المجتمع الدولي للعثور على طريق للسير بهذه المسألة إلى الأمام. وفي تقريري السابق عن قضية فلسطين (A/55/639-S/2000/1113)، أحطت أعضاء الجمعية العامة ومجلس الأمن علما باجتماع مؤتمر القمة في شرم الشيخ بمصر، الذي اشترك في رئاسته الرئيسان مبارك وكلينتون في ١٦ و ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠.

٧ – ومنذ تفجّر الانتفاضة الفلسطينية الحالية في أواخر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ لقي أكثر من ٩٠٠ شخص مصرعهم وأصيبت ألوف كثيرة بجروح، كانت الأغلبية الساحقة منها من الفلسطينيين. وقد أعربت مرارا وتكرارا عن القلق من أن رد إسرائيل على العنف ينطوي على استعمال للقوة العسكرية على نحو غير مكافئ وعلى شن غارات على المناطق الخاضعة بكاملها للسلطة الفلسطينية. وقد أدنتُ ممارسة ما يسمى ''الاغتيالات المحددة الأهداف'' وقيام جماعات المستوطنين بشن هجمات على المدنيين. وأدنتُ بقوة أيضا أعمال العنف أو الإرهاب من أي جهة كانت، ولا سيما الهجمات الانتحارية العشوائية بالقنابل التي تشنها المجموعات الفلسطينية على الإسرائيليين، وأهبتُ بالسلطة الفلسطينية أن تبذل قصارى جهدها لمكافحة العنف. وقد زادت هذه التطورات المأساوية إلى حد كبير من انعدام الثقة بين الجانبين، ومن تشدد الجانبين في مواقفهما ومن تعزيز العناصر المتطرفة.

٨ – ومنذ بدء الانتفاضة ازداد بصورة هائلة مستوى الفقر والبؤس والمعاناة بين الفلسطينيين. وقد دعوتُ إسرائيل مرارا وتكرارا إلى وقف أعمال الإغلاق والحصار الاقتصادي.

٩ – وخلال العام المنصرم، كان الوضع في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، موضوع مشاورات وحوارات مستفيضة في مجلس الأمن. وعقد أعضاء مجلس الأمن جلسات خاصة مع ياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، رئيس السلطة الفلسطينية، في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، ومع اللجنة الوزارية لمنظمة المؤتمر الإسلامي في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، ومع شيمون بيريز، نائب رئيس الوزراء، ووزير خارجية إسرائيل في ١٤ آذار/مارس ٢٠٠١. وفي ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، اتخذ مجلس الأمن القرار ١٣٢٢ (٢٠٠٠).

١٠ – وفي ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، وعلى أساس تفاهمات كامب ديفيد والمحادثات التي تلت ذلك، عرض الرئيس كلينتون على الطرفين خطة تطرح مجموعة من

المقترحات (''المعايير'') للوصول إلى اتفاق بشأن الوضع النهائي. وقبل الطرفان تلك المعايير مع إبداء تحفظات عليها. وكانت الخطة قد عرضت على الوفدين الإسرائيلي والفلسطيني في المحادثات المستأنفة المعقودة في واشنطن العاصمة في الفترة من ١٩ إلى ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١. وفي جهد آخر للوصول إلى اتفاق قبل انتخابات رئيس الوزراء في إسرائيل، أجرى مفاوضون إسرائيليون وفلسطينيون كبار محادثات في طابا في الفترة من ٢١ إلى ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١. وفي بيان مشترك، أعلن الجانبان أنهما لم يكونا قطُّ أقرب إلى الوصول إلى اتفاق. وذلك أنه تم إحراز تقدم كبير في كل من المسائل التي نوقشت: اللاجئين والأمن والحدود والقدس. على أنه لم يكن في الإمكان، بسبب الظروف وضيق الوقت المتاح، الوصول إلى اتفاق نهائي بشأن كل المسائل.

١١ - ونظرا إلى استمرار الجمود بين الطرفين، فقد بذلت جهود دولية أخرى لإنعاش العملية السلمية التي تفضي إلى الوصول إلى حل. وفي آذار/مارس، جرت مناقشة جادة بفعل ورقة غير رسمية أردنية - مصرية تقترح خطوات لإنهاء الأزمة الراهنة وبدء المفاوضات من جديد. ومن الجدير ذكره في هذا الصدد أنه، طرأت قبل تقديم هذه الورقة، ظروف جديدة، بما فيها إنشاء حكومة وحدة وطنية في إسرائيل برئاسة رئيس الوزراء ايريل شارون. وأعلنت الحكومة الإسرائيلية الجديدة أنها ستفي بالاتفاقات الدبلوماسية السابقة التي وافق عليها الكينيست، لكنها لن تجرى مفاوضات ما دام العنف مستمرا.

١٢ - وفي ٢٧ و ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠١، شاركت في مؤتمر القمة لجامعة الدول العربية، الذي عقد في عمان. وكانت الأزمة في الشرق الأوسط موضوعا رئيسيا في محادثاتي مع رؤساء الدول ووزراء الخارجية في ذلك الاجتماع. وفي الكلمة التي ألقيتها أمام مؤتمر القمة، أكدت على أن للمجتمع الدولي والعالم العربي الحق في توجيه النقد إلى إسرائيل على استمرار احتلالها الأرض الفلسطينية والسورية، وعلى القسوة المفرطة في الرد على الانتفاضة. لكنني قلت أن وجهات النظر هذه يمكن إبرازها على نحو أنجع لو لم يكن الكثيرون من الإسرائيليين يعتقدون أن وجودهم في خطر: إذ أن لإسرائيل حقا، مكرسا في العديد من قرارات الأمم المتحدة، في الوجود الآمن في حدود معترف بها دوليا. وشددت على أن ما تدعو إليه الحاجة هو التحرك نحو اتفاق يستجيب لرغبة الفلسطينيين المشروعة في الاستقلال الوطني ولمطالب الإسرائيليين المشروعة في الاعتراف بهم وفي توفير الأمن لهم.

١٣ - ووفر تقرير لجنة شرم الشيخ لتقصي الحقائق، المعروف باسم تقرير ميتشيل، والذي صدر في أواخر شهر نيسان/أبريل، أساسا صالحا للعودة إلى طاولة المفاوضات، وقد أيدت أنا توصياته تأييدا كاملا. وقد أوصت اللجنة بعدد من الخطوات لإنهاء أعمال العنف، وذلك بتنفيذ وقف غير مشروط لإطلاق النار، واستئناف التعاون الأمني وإعادة بناء الثقة، بتحقيق ''فترة تهدئة'' ذات معنى، وتنفيذ تدابير أخرى لبناء الثقة، بما في ذلك تجميد إسرائيل النشاط الاستيطاني بكامله، يليها استئناف المفاوضات. وقد قبل الطرفان التقرير ولقي التقرير قبولا واسع النطاق على الصعيد الدولي على أنه أساس حسن لكسر الجمود. ومتابعة للتقرير، توصل الطرفان إلى اتفاق بشأن وقف لإطلاق النار في ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠١، توسط في الوصول إليه مدير وكالة الاستخبارات المركزية، جورج تنيت. وزرت المنطقة في الفترة من ١٢ إلى ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠١ لتشجيع الطرفين على توطيد وقف إطلاق النار والتحرك نحو التنفيذ الكامل لتقرير ميتشيل.

١٤ - وكان من المشجع أن اجتمع وزير الخارجية، شيمون بيريز، والرئيس ياسر عرفات في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١،

واتفقا على استئناف التعاون الأمني التام وممارسة أقصى الجهود لمواصلة وقف إطلاق النار. وقد أمكن عقد هذا الاجتماع بفضل الإسهام غير القليل من جانب الجهود الدولية المضنية التي شارك فيها بصفة خاصة الولايات المتحدة والاتحاد الروسي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، وأيدها تأييدا تاما كل من الأردن ومصر. وانخفض مستوى حوادث العنف، واتخذت إسرائيل عدة خطوات إيجابية، بما في ذلك رفع بعض أعمال الإغلاق الداخلية. وكانت هناك بيانات هامة أيضا صدرت عن دول أعضاء، بما في ذلك الولايات المتحدة، تتوخى إنشاء دولة فلسطينية شريطة احترام حق إسرائيل في الوجود، مما يوفر حافزا جديدا وهاما في السعي للوصول إلى حل سياسي دائم.

١٥ - على أن هذا التقدم عرقله بشدة لسوء الحظ اغتيال الوزير ريحافيم زيفي، في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، على أيدي مسلحين ينتمون إلى الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. وقد أدنت بقوة هذا العمل الإرهابي وأهبت بجميع الأطراف أن تمارس الحد الأقصى من ضبط النفس. وعقب حادث الاغتيال، شنَّت القوات الإسرائيلية هجوما كبيرا على المناطق الخاضعة للسيطرة الفلسطينية. وعمل منسِّق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام لدى منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية على نحو وثيق مع ممثلي الولايات المتحدة والاتحاد الروسي والاتحاد الأوروبي وبلدان أخرى في المنطقة للتخفيف من تصاعد الوضع الخطير. وفي هذا الصدد، أصدر ''الأربعة''، في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، بيانا مشتركا، لقِي تأييدا كبيرا في البيان الذي أدلى به رئيس مجلس الأمن إلى الصحافة، في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١. ولقِي هذا البيان التأييد من عدة دول أعضاء في مناقشاتها مع الطرفين.

١٦ - وفي ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، اجتمعتُ في نيويورك بوزير خارجية الولايات المتحدة، كولن باول، ووزير خارجية الاتحاد الروسي، إيغور إيفانوف، وبالممثل السامي للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي، خافيير سولانا. ورحَّب الأربعة بالبيان الذي أدلى به الرئيس جورج بوش أمام الجمعية العامة بشأن الشرق الأوسط في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، والذي تعهَّد فيه بالعمل للوصول إلى اليوم الذي تعيش فيه دولتان، إسرائيل وفلسطين، بسلام في حدود آمنة ومعترف بها، على نحو ما دعت إلى ذلك قرارات مجلس الأمن. وشجع ''الأربعة'' ممثليهم في الميدان على مواصلة العمل معا لمساعدة الإسرائيليين والفلسطينيين في التوصل إلى طريقة لتسوية الأزمة الراهنة في علاقاتهم.

١٧ - واجتمع بي وزراء خارجية الأعضاء الدائمين الخمسة في مجلس الأمن في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، وأصدروا بيانا يشجعون فيه الإسرائيليين والفلسطينيين على اتخاذ الخطوات الأمنية والاقتصادية والسياسية اللازمة للتحرك من المواجهة إلى استئناف العملية السلمية. وأكد الوزراء مجددا إدانتهم لأعمال الإرهاب والعنف واعتقادهم بأن لا حل للمشكلة الإسرائيلية - الفلسطينية إلا من خلال الحوار والمفاوضات. ودَعَوا إسرائيل إلى الانسحاب من جميع المناطق التي أغارت عليها وإلى كفالة ممارسة قوات الجيش الإسرائيلي قدرا أكبر من ضبط النفس. ودَعَوا السلطة الفلسطينية أيضا إلى اتخاذ كل الخطوات الممكنة لإنهاء أعمال العنف. وفي هذا الصدد، حثُّوا الطرفين على القيام في أسرع وقت ممكن بتنفيذ خطة تِنيت وتوصيات تقرير ميتشيل، التي قبِل بها الطرفان. ودعا الوزراء الطرفين إلى تهيئة بيئة يمكن أن تُستأنف فيها المفاوضات على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ومبادئ مدريد.

١٨ - وما زلتُ أُؤمن بأنه لا يمكن وقْف دائرة العنف واستعادة الهدوء وتهيئة الجو المناسب لاستئناف محادثات سلام قابلة للاستمرار إلا من خلال حل متكامل يقوم على أساس تقرير ميتشيل، ويشمل الجوانب الأمنية والاقتصادية، ولكن يشمل أيضا عنصرا سياسيا. ولا مناص أيضا من العودة إلى طاولة المفاوضات ومن الوصول إلى تسوية سلمية. على أن انعدام الثقة المتبادل بين الطرفين قد وصل إلى مستوى لا يمكن للطرفين معه، من دون استمرار مشاركة وتشجيع أطراف ثالثة، الخروج من حالة الجمود الراهنة. وعليه يكون لزاما، في هذه المرحلة الحاسمة، التعجيل بجهود مشتركة بهدف توليد زخم جديد للوصول إلى تسوية سلمية للأزمة الراهنة.

١٩ - ولقد كان للمواجهة أثر مدمِّر على الحالة الإنسانية والاقتصادية في الأرض الفلسطينية المحتلة. فقد أدت عمليات الإغلاق والحصار المتعددة إلى إصابة الاقتصاد الفلسطيني بخسائر جمة واسعة النطاق، أزالت نموا على مدى ثلاث سنوات ونيِّف، وأحدثت زيادة هائلة في مستوى البطالة والفقر. وما زال الوضع المالي للسلطة الفلسطينية هشا. فقد أدى الهبوط في الإيرادات الضريبية المحلية واستمرار السلطات الإسرائيلية في استبقاء الإيرادات الضريبية الفلسطينية لديها إلى حدوث عجز كبير في الميزانية في عام ٢٠٠١. وخفَّف الدعم السخي من الدول العربية، فضلا عن الاتحاد الأوروبي والنرويج، من الأزمة في هذا العام. على أنه ستكون هناك حاجة ماسة إلى بذل جهود جديدة. وعليه لا عنى عن بذل جهود إغاثة ومساعدة منسَّقة ومتضافرة على نحو حسن لتلبية أكثر الحاجات إلحاحا ولتحسين ظروف المعيشة تدريجيا. وهناك حاجة أيضا إلى اتخاذ تدابير عاجلة لرفع القيود المفروضة على انتقال المواد والسلع المتعلقة بإيصال المساعدة الإنسانية. وما زالت الأمم المتحدة تتصدر الجهود المبذولة للتخفيف من المشقات الاجتماعية والاقتصادية الشديدة التي يواجهها الشعب الفلسطيني. ويواصل مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص، فضلا عن وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وعديد من الهيئات الأخرى، أعمالها في المنطقة، فتعدِّل من مجال تركيز أنشطتها وفق ما تقتضيه حالة الطوارئ الإنسانية. وأود أن أغتنم هذه المناسبة لأهيب مرة أخرى بمجتمع المانحين الدوليين أن يقدِّم من الأموال إلى الأونروا ما يكفي لمواصلتها تقديم الخدمات اللازمة إلى اللاجئين الفلسطينيين. إذ أن المساعدة التي يقدمها المانحون حيوية في وقت تكون فيه الحالة الإنسانية حرجة للغاية.

٢٠ - وكما أكدت الجمعية العامة في العديد من المناسبات، فإن تحقيق تسوية نهائية وسلمية لقضية فلسطين، جوهر مسألة الصراع العربي - الإسرائيلي، أمر لا بد منه للتوصل إلى سلام شامل ودائم في الشرق الأوسط. وآمل في أن يكون هناك تحرك أيضا على المسارَيْن السوري واللبناني، بما يتسنى معه تحقيق السلام والأمن والاستقرار لجميع الشعوب في المنطقة على أساس قراريْ مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

٢١ - وستواصل الأمم المتحدة، من جانبها، دعم استئناف العملية السلمية والاستجابة بطريقة متناسقة ومتكاملة للاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية والاحتياجات الأخرى للسكان في الضفة الغربية وقطاع غزة. وأدعو المجتمع الدولي إلى تقديم الموارد اللازمة لدعم برامج الأمم المتحدة الرامية إلى معالجة الحالة الاقتصادية والإنسانية المتردية للشعب الفلسطيني.

٢٢ - وأود أن أُثني ثناءً خاصا على السيد تريبه رويد - لارسن، منسق الأمم المتحدة الخاص، ممثلي الخاص، وعلى موظفي مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص وعلى موظفي الأونروا وسائر وكالات الأمم المتحدة، الذين قدموا خدمات ممتازة وهم يعملون في ظروف متزايدة المطالب والمشاق.